

٤٠- حديث "البر والحدود بالشهادات" استدل به في مسألة الأحاديث بالقرآن:

٤١- ذكر الأئمة بعد من عقوبات:

٤٢- تقطيع النساء اذا كان فيها قاتل بعد من عقوبات:

٤٣- الآية ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقناً كانت دليلاً في مسألة جماعة الصلاة:

٤٤- عدم الحقيقة الدليل الذي ثبت به الفرضية هو الدليل:

٤٥- الذي ذكر أن اليمامة غير واجبة في التيمم لأنه تتميز بصورته هو:

٤٦- رحمة الله - على من قال بأن التيمم فرع الوضوء فلا يؤخذ حكم الأصل من الفرع بأن التيمم هو:

٤٧- عدم جواز الزيادة في مدة حجارة الشرط من حساب مفهوم:

٤٨- لقياه في مقتضى الآية "امسحوا برؤوسكم وأرجلكم" عدواً أو محسنة الاختلاف في:

٤٩- عدم وجوب الكفارة في اليمين العمous بسبب أن اليمين العمous يكفر:

٥٠- فحوى الخطاب:

انتهت الأسئلة

الرقم الجامعي:

اسم الطالب:

يتكون هذا الاختبار من (٥٠) فقرة من نوع الاختيار من متعدد، كل فقرة بدرجتين، اقرأ هذه الفقرات بتمعن ثم انقل رمز الإجابة الصادقة المخصوص لها في نموذج الإجابة.

١- الفقه الأصوليون على ثبوت حكم المتنطق به للمسكون عنه اذا كان:

ج- اثبات المتنطق
ج- دوافع المتنطق

٢- الذين ذهبوا الى بطلان الصلاة بالكلام خطأ أو نسياناً هم :

ج- المذاهب
ج- اثبات المتنطق

٣- الذين منعوا أكل ذبيحة المسلم لتركه التسمية عمداً هم :

ج- المذاهب
ج- المسوقة

٤- المراد بالمعنى الحقيقي لللاملاسة في الآية "أو لامست النساء" هو:

ج- المذاهب
ج- المسوقة

٥- قول ابن عباس: بأن أم الزوجة لا تحرم على زوج ابنتها وبعد الدخول سببه الخلاف في :

ج- المذاهب
ج- تفهم الحالات

٦- الفقه الأصوليون على حمل المطلق على المفهود في حال :

ج- احتلاف المذهب والسبب
ج- اتحاد الحكم والسبب

٧- الحديث : "ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها" يفيد عند الجمهور حكم :

ج- احتلاف المذهب والسبب
ج- اتحاد الحكم دون السبب

٨- لم يعمل بمسألة رفع اليدين في الصلاة عبد الرکوع :

ج- المذاهب
ج- المسوقة

٩- الإمام الذي لم يفرق بين قليل الماء وكثيره اذا وقعت فيه النجاسة لا يتغير أحد أوصافه هو الإمام :

ج- المذاهب
ج- المسوقة

١٠- كان أبو هريرة - رضي الله عنه - يفتى من أصبح جنباً ببطلان صومه بسبب :

ج- احتلاف المذهب والسبب
ج- احتلاف المذاهب

ج- احتلاف المذاهب
ج- احتلاف المسوقة

ج- احتلاف المسوقة
ج- احتلاف المذاهب

ج- احتلاف المذاهب
ج- احتلاف المسوقة

- ٤٠ - الفق الأصوليون على ثبوت حكم المنطوق به للمسكوت عنه اذا كان:
 أ- ادلة الاولى . ب- مفهوم المخالفة .
 ج- اولى من المنطوق . د- مساويا او دون المساواة .
- ٤١ - الذين ذهبوا الى بطلان الصلاة بالكلام خطأ او نسيانا هم:
 أ- المالكية . ب- الشافعية . ج- الحنفية . د- الحنا
- ٤٢ - الذين منعوا أكل ذبيحة المسلم لتركه التسمية عمدا هم:
 أ- الحنفية . ب- الشافعية . ج- الحنفية والشافعية . د- المالكية و
- ٤٣ - المراد بالمعنى الحقيقي لللاملاسة في الآية " أو لامست النساء " هو:
 أ- الجماع . ب- المباشرة . ج- المباشرة والجماع . د- المصال
- ٤٤ - قول ابن عباس: بأن أم الزوجة لا تحرم على زوج ابنتها الا بعد الدخول سببه الخلاف في:
 أ- الحقيقة والمحار . ب- مفهوم المخالفة . ج- حمل المطلق على المقيد . د- صحة النصوص
- ٤٥ - اتفق الأصوليون على حمل المطلق على المقيد في حال:
 أ- اختلاف الحكم والسبب . ب- اتحاد الحكم والسبب . ج- اختلاف الحكم دون السبب . د- اختلاف السبب
- ٤٦ - الحديث : " ان هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها " يفيد عند الجمهور حكم:
 أ- الوجوب . ب- الاستحباب . ج- التحرم .
- ٤٧ - لم يعمل بمسألة رفع اليدين في الصلاة عند الرکوع:
 أ- الشافعية . ب- المالكية . ج- الحنفية .
- ٤٨ - الامام الذي لم يفرق بين قليل الماء وكثيره اذا وقعت فيه التجasse إلا بتغير أحد أوصافه هو الامام:
 أ- الشافعية . ب- مالك . ج- أحمد . د- عدل
- ٤٩ - كان أبو هريرة - رضي الله عنه - يفتى من أصبح جنبا ببطلان صومه بسبب:
 أ- الاختلاف اللغوي . ب- اختلاف القواعد . ج- الاختلاف في تأويل النص .
- ٥٠ - الذي فقه المقصود بالكلالة الواردۃ في القرآن الكريم بأنه من لا ولد له ولا والد هو:
 أ- أبو بكر الصديق . ب- عمر بن الخطاب . ج- عثمان بن عفان .

- ٢٥- الذين لم يعملوا بحديث : "إذا ولع الكلب ياتك أحدكم ... هم :
- ٢٦- لم يعمل الحنفية بحديث الناقة المفترأ بسبب مخالفة قاعدة :
- ٢٧- لم يعمل المالكية بحديث "البيعان بالخيار ... " بسبب :
- ٢٨- الذي حمل لفظة "القروء" الواردۃ القرآن على الطهير هم :
- ٢٩- الذي ذهب الى وجوب الوليمة من حديث "أولم ولو بشاة" هم :
- ٣٠- الذين ذهبوا الى عدم اشتراط الایمان في رقبة كفارۃ الظہار هم :
- ٣١- الذين ذهبوا لاعمال المعنى الحقيقي والمجازی بان اللمس يتضمن الوضوء في الآية : "أو لامست النساء" هم :
- ٣٢- الذين ذهبوا الى أن التوبۃ في حد القذف مسقطة للفسق دون رد الشهادة هم :
- ٣٣- حکم الیة في الوضوء والغسل عند جمهور الفقهاء :
- ٣٤- واحدة من التالي يحصل مقصوده بنفس وقوع الفعل ولا تعتبر لصحته الیة :
- ٣٥- نوع التعزیر الذي جرى بين العلماء فيه خلاف هو التعزیر :
- ٣٦- الذين ذهبوا الى جواز التعزیر بالمال هم :
- ٣٧- القول الراجع في حکم مسألة التعزیر بالمال هو :
- ٣٨- كل امارة ظاهرة تقارن شيئاً خفياً فتأدل عليه "هذا تعریف :

- ١٩- الذي ذكره المقصود بالكلالة الواردة في القرآن الكريم بأنه من لا ولد له ولا والد له :
- ٢٠- المقصود بـ"المشهور خطر الامان" هو :
- ٢١- الذين قالوا بعدم وجوب الیة في التسمیم هم :
- ٢٢- الصلاة التي لا يجوز جمعها مع غيرها هي صلاة :
- ٢٣- الجميع يوم عرفة بين الظهر والعصر وفي مزدلفة بين المغرب والعشاء هو عند :
- ٢٤- واحد من التالي ليس سبباً من أسباب الخلاف في مسألة جمیع الصلاة :
- ٢٥- حمل العذر على المرأة في مسألة زکاة العذر :
- ٢٦- الفرق بين الفقهاء على حکم زکاة ما تزین به المرأة من التلؤز والجواهر والمرجان أنه :
- ٢٧- الذين ذهبوا الى وجوب زکاة حلی الذهب والفضة هم :
- ٢٨- سبب الاختلاف في حکم زکاة حلی الذهب والفضة هو الخلاف في:
- ٢٩- حديث "يا معشر النساء نصدقهن ولو من حلیكن" في مسألة زکاة الحلی هو من أدلة القائلين :
- ٣٠- الراجح في حکم مسألة زکاة حلی المرأة من الذهب والفضة هو :
- ٣١- حکم التعزیر بالضرب أو الحبس أو التوبیخ هو بين العلماء محل :
- ٣٢- الذي قسم العقوبات المالية الى عقوبات اختلف وتغير وتغير هو :
- ٣٣- اشترط الجمهور للعمل بخیر الاحداد :
- ٣٤- عدم احتجاج الاصول العامة :